

S
F
D

الصندوق
الاجتماعي
للتنمية



برنامج التمكين

من أجل التنمية المحلية

جميع حقوق النشر محفوظة للصندوق الاجتماعي للتنمية-
اليمن.

يجوز للمنظمات غير الربحية أن تقتبس أو تُعيد نشر هذه
المواد شرط أن تذكر اسم **"الصندوق الاجتماعي للتنمية-
اليمن"** مصدراً لها.

لا يُسمح بالنشر للأغراض التجارية إلا في الحالات التي
يوافق عليها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبإذنٍ خطيٍّ
مُعَمَّدٍ منه.

لا يُسمح بترجمة نصوص هذا المنتج إلى لغات أخرى،
ويجوز نسخ مقتطفات منه لأهداف غير تجارية شريطة ذكر
اسم **"الصندوق الاجتماعي للتنمية-اليمن"** مصدراً للمادة
المنشورة أو المترجمة أو المُقتبسة.

للتواصل مع الصندوق حول النسخ أو الاقتباس من هذه
المادة، يمكنكم التواصل على: info@sfd-yemen.org

كتيب تعريفى لبرنامج التمكين من أجل التنمية المحلية
يناير ٢٠١٢ م



الصندوق الاجتماعي للتنمية

تمَّ تأسيسُ الصندوق الاجتماعي للتنمية بناءً على القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧. ومع نهاية عام ٢٠١٢، يكونُ قد مرَّ على إنشائه خمسة عشر عاماً، كما يكون قد بدأ المرحلة الرابعة من عملياته بهدف حشد الجهود والموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات التنموية. يسهم الصندوق في التخفيف من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة من المجتمع، من خلال زيادة وتيسير وصول المجتمعات المحلية الفقيرة إلى الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير وزيادة فرص العمل، وبناء قدرات الشركاء المحليين وتمكين المجتمعات والسلطة المحلية من تنفيذ المهام التنموية في مناطقها.. وذلك من خلال أربعة برامج، هي: تنمية المجتمع والتنمية المحلية؛ وبناء القدرات؛ وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؛ والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل).

برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية الإطار العام للبرنامج

الصندوق ودعم توجهات الدولة نحو اللامركزية :

دأب الصندوق على دعم ومساندة المحليات منذ نشأتها، إيماناً منه بأهمية التوجه نحو اللامركزية في سبيل إحداث التنمية المحلية، وذلك عن طريق الإسهام والمشاركة في تفعيل الأدوار المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية ولوائحه مروراً بالمشاريع والبرامج والأنشطة العملية التي ساعدت على إثراء تجربة المحليات . وانتهاءً بمساهمة الصندوق في إعداد الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي التي أقرت مع نهاية العام ٢٠٠٨ م . وقد مرت عمليات دعم الصندوق للمحليات بعدة محطات من أبرزها :

- تنفيذ برامج تدريبية موسعة منذ العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠٠٥ م شملت جميع المحليات في الجمهورية استجابةً للاحتياج المتزايد على بناء القدرات لهذا القطاع الهام، وقد ساعدت تلك البرامج على بناء قدرات ما يزيد عن ٨٠٠٠ من أعضاء السلطات المحلية ، كما أسهمت في تحليل الأوضاع المؤسسية والمشكلات التنظيمية للمحليات ، الأمر الذي ساعد على إثراء التحليل المعمق لواقع المحليات الذي تضمنته الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي .

- مشاركة الصندوق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومانحون آخرون المتعلق بتمويل برنامج دعم اللامركزية والتنمية المحلية منذ نشأته أواخر عام ٢٠٠٣ ، حيث يُعْتَبَرُ الصندوقُ من أكبر الداعمين لهذا البرنامج الذي تمثلت أهم أهدافه في المساهمة في إعداد الإستراتيجية، وتوفير تجربة عملية للتطبيق اللامركزي لعمليات التخطيط والتمويل والتنفيذ للمشاريع التنموية على المستوى المحلي





• تصميم الصندوق لبرنامج التمكين من أجل التنمية المحلية ELD خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م والبدء في تنفيذه منذ العام ٢٠٠٧م الذي يركز على تمكين جميع المستويات ذات العلاقة بالعملية التنموية بدءاً من المجتمع وانتهاءً بالسلطة المحلية حيث يقدم رؤية واضحة لسد الفجوة بين تلك المستويات.

• دعم الصندوق لعدد من المحليات في مجال التطوير المؤسسي بناءً على منهجية تحليلية علمية تم تطويرها من قبل كوادر الصندوق ساهمت في تنفيذ عدد من دراسات التحليل المؤسسي لدواوين بعض المحافظات والمديريات بمشاركة كوادرها .

• تبني فروع الصندوق لمشاريع من خطط بعض المحليات (Plan-based Projects) بهدف تشجيع تلك المحليات وتعميق الشراكة معها خاصة تلك التي استهدفتها برنامج التمكين .
وتتويجاً لكل ما سبق تأتي مساهمة الصندوق في إعداد الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي من خلال الأنشطة الآتية:

• اشتراك كوادر من الصندوق بشكل مباشر في اللجان والفرق الفنية المكلفة بإعداد الاستراتيجية الوطنية .

• تقديم خلاصة التجارب التراكمية التي يمتلكها الصندوق نتيجة عمله مع المجتمع والسلطة المحلية بهدف استخدامها في إثراء موجهاة الاستراتيجية الوطنية .

• تمويل الصندوق وتنفيذه خمس ورش عمل محلية واسعة النطاق بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية- كان لها الأثر الكبير في تعزيز مشاركة المحليات في إعداد الاستراتيجية ، حيث شارك فيها ممثلين من قيادات وأعضاء السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من جميع محافظات الجمهورية وعدد كبير من المديريات.

• تقديم الصندوق لتحليل مفصل عن الوضع الراهن المتعلق بالمشاركة المجتمعية وواقعها والتجارب الناجحة وكذا أفضل الممارسات في هذا المجال والمساندة في دمج هذا البعد في وثيقة الإستراتيجية الوطنية.



الرؤية:

أن تتحقق تنمية محلية متوازنة ، تضمن تمكين وتكامل مختلف المستويات المعنية، وتتسجم مع الإمكانيات والموارد المحلية وتتوافق مع الاستراتيجيات والأهداف الوطنية.

الرسالة:

يسعى برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية بالصندوق الاجتماعي للتنمية للإسهام في إيجاد البيئة المؤسسية المناسبة لإحداث تنمية محلية تتميز بالفاعلية (الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المستهدفة) والكفاءة(الاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم ما هو متاح منها محلياً) معتمدين في ذلك على تمكين جميع الأطراف المعنية (المجتمعات المحلية والسلطات المحلية) عن طريق:

- تطبيق المنهج التشاركي مع المجتمعات المحلية وممثليهم في الأطر والتشكيلات المجتمعية في القرى والعزل لاعداد وتنفيذ مبادرات تنموية ذات أولوية مجتمعية ، وإحياء روح العمل الجماعي والتعاوني ، والقدرة على التواصل والتسيق والربط بين المجتمعات والسلطة المحلية.
- تطبيق منهجية التخطيط التنموي بمشاركة المجتمع مع مكونات السلطة المحلية في المديرية لاعداد الخطط التنموية المستجيبة لأولويات المجتمع.
- بناء قدرات السلطات المحلية على مستوى المحافظات في التخطيط الاستراتيجي لتمكينها من تطوير خطط استراتيجية تعكس البعد التنموي للمديرية وكذا التوجهات والسياسات والمؤشرات على المستوى الوطني.
- توجيه برامج بناء قدرات وتطوير مؤسسي للسلطات المحلية على مختلف المستويات في المناطق التي يعمل بها البرنامج ، مع تطوير آليات تنسيقية لتبادل الأدوار والمسئوليات لضمان استدامة أنشطة البرنامج في المستقبل.

منطلقات البرنامج :

- يعمل البرنامج وفقاً لمنطلقات وأهداف الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي والتي تتمثل في الآتي:
١. الهدف الأول : بناء وتطوير البنية التشريعية والمؤسسية وتعزيز القدرات البشرية والإمكانات المادية اللازمة للانتقال إلى نظام الحكم المحلي.
 ٢. الهدف الثاني: تمكين وحدات الحكم المحلي من إدارة التنمية المحلية بمهنية وكفاءة وفعالية في ظل أحدث المبادئ الإدارية الفاعلة .
 ٣. الهدف الثالث: توسيع وتعزيز المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال إيجاد شراكة فاعلة بين وحدات الحكم المحلي وكافة الأطر التنظيمية في المجتمعات المحلية.
 ٤. الهدف الرابع: إرساء وتعزيز أسس وتقاليد المسائلة الشعبية لوحدات الحكم المحلي من قبل المجتمع المحلي من خلال أطر وآليات مناسبة.
 ٥. الهدف الخامس : إرساء وتعزيز أسس ومبادئ الرقابة المركزية على وحدات الحكم المحلي وتفعيلها في حدود القوانين والأنظمة الخاصة بالحكم المحلي.

الأهداف العامة للبرنامج :

١. مساندة السلطة المحلية لتفعيل مفهوم المشاركة المجتمعية وتطبيق التخطيط القاعدي والمنهج التشاركي وتعزيز الاستهداف وسهولة الوصول والحصول على الخدمات الأساسية
٢. دعم توجهات الدولة لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وتفعيل النصوص القانونية المتعلقة بتطبيق التخطيط بالمشاركة وتحسين الاستهداف في إطار المديرية والسعي لإعداد خطط تنموية واقعية قابلة للتفيذ.
٣. نقل مهارات تقييم وتحليل الأوضاع المجتمعية وإعداد وتطوير خطط تنموية إلى أعضاء السلطة المحلية من خلال عملية تعليمية ثنائية الإتجاه ينتقل خلالها أعضاء المجتمع من مرحلة تقديم المعلومات إلى مرحلة لعب دور أساسي في تنمية مجتمعاتهم وبشكل مستدام، وممارسة أدوار الرقابة والمساءلة المجتمعية على أداء وجودة وكفاءة التدخلات التنموية القائمة.
٤. الاستغلال الأمثل للموارد المحلية من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية وتفعيل أداء منظومة السلطة المحلية لدعم التنمية المحلية.



الأهداف التفصيلية :

❖ بالنسبة للمجتمع:

- تفعيل المجتمع المحلي للمشاركة في تحديد احتياجاته وترتيب أولوياته الملحة.
- تأسيس أطر وتكوينات مجتمعية قادرة على التواصل والربط بين المجتمعات والسلطة المحلية وإعداد وتنفيذ خطط ذاتية عن طريق تحفيز المبادرات الذاتية في المجتمع .

❖ بالنسبة للسلطة المحلية :

- تعزيز أدوار السلطة المحلية في المديرية بجميع مكوناتها فيما يتعلق بإدارة عملية التنمية المحلية في المديرية.
- تمكين السلطة المحلية من إدارة عملية التخطيط التنموي ، بما يتلاءم مع تشريعات السلطة المحلية والموارد والإمكانات المحلية المتاحة .
- تطوير علاقة مستدامة بين أعضاء السلطة المحلية والمجتمعات التي يمثلونها وصولاً لضمان تفاعلهم وتقبلهم لفكرة المشاركة المجتمعية في إعداد ومناقشة وتنفيذ الخطط التنموية للمديرية.
- المساندة لهيئة وتوفير البيئة المؤسسية المناسبة لتحسين إدارة التنمية المحلية في المديرية والمحافظات المستهدفة.

❖ بالنسبة للجهات الأخرى ذات العلاقة بالتنمية المحلية (شركاء التنمية) :

- خلق الكفاءة والفاعلية في تدخلات الجهات وبرامجها التنموية من خلال: -
- معالجة متطلبات واحتياجات حقيقية نابعة من مشكلات واقعية داخل المجتمع .
- تبني مشاريع منبثقة من الخطط التشاركية والمبنية برامجياً .
- تفادي الازدواجية في التدخلات التنموية .
- إحداث تنمية متوازنة ومتكاملة ذات بعد مستدام .

الخصائص والسمات العامة للبرنامج :

من أهم سمات البرنامج أنه يعتمد على منهجية الحقوق في التنمية من حيث اعتماده على المكونات الأساسية التالية :

1) المشاركة المجتمعية :

يعتمد البرنامج بدرجة أساسية على مبدأ المشاركة في تحديد أولويات الاحتياجات المجتمعية بدءاً من القرية ممثلة بأعضاء وعضوات مجالس تعاون القرى . وانتهاءً بقيادات وكوادر المديرية ، ومشاركة منسقي لجان العزل/ المراكز في ورش العمل الخاصة بإعداد الخطط التنموية للمديرية المستهدفة.

٢) النوع الاجتماعي :

يركز البرنامج على أهمية مشاركة النساء وجميع فئات المجتمع من خلال الحصص المتساوية لعضوية الأطر والتشكيلات المجتمعية ، بالإضافة إلى الانتخاب عن طريق القوائم المشتركة التي تضمن حق ترشيح وانتخاب المرأة ومشاركتها في العملية التتموية.

٣) الديمقراطية :

يعتمد البرنامج في إنتخاب الأعضاء والعضوات في كل الأطر المشكلة : (مجالس تعاون القرى- ولجان تنمية العزل / المراكز) عن طريقة الاقتراع السري المباشر . سعيًا منه إلى نشر ثقافة الديمقراطية والشفافية والعدالة والمساواة والحرية المطلقة في الإختيار.

٤) التخطيط التشاركي :

يعتمد البرنامج على إعداد خطط تنمية مبنية على الإحتياجات الحقيقية والأولويات الملحة للمجتمعات المحلية التي تستند إلى المسارات والاتجاهات والمؤشرات والأهداف التتموية من خلال التخطيط القاعدي والمنهج التشاركي والتسيق والعمل المشترك بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية.

٥) مكون الرقابة والمساءلة المجتمعية :

يسعى البرنامج الى وضع آليات للعمل الرقابي الفعال وتعزيز دور عضو المجلس المحلي في الرقابة والمساءلة المجتمعية حسب الأدوار المناطة به وفق قانون السلطة المحلية والإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي من خلال تدريبهم على أساليب وآليات عمل الرقابة والمساءلة المجتمعية بالشراكة مع الأطر المجتمعية التي تم تشكيلها في البرنامج (مجالس تعاون القرى- لجان تنمية العزل / المراكز).

المشكلات (الفجوات) التي يسعى البرنامج لمعالجتها :

من خلال الخبرات المتراكمة لدى الصندوق في مجال المشاركة المجتمعية ودعم منظمات المجتمع المدني ، ونتيجة للعمل المتواصل مع السلطة المحلية منذ نشأتها وحتى الآن نستطيع توصيف بعض المشكلات والفجوات الرئيسية التي تعاني منها التنمية المحلية في اليمن حسب الأهمية على النحو الآتي:

١. ضعف القدرات المجتمعية ، والسلطات المحلية على اكتشاف الموارد المتاحة والإمكانيات والخبرات المتوفرة محلياً واستغلالها بشكل أمثل ومستدام لإحداث تنمية محلية متوازنة ومستدامة .
٢. الإتكالية والإنتظار السلبي والتوقع المفرط من قبل المجتمعات المحلية ، نتيجة للممارسات الخاطئة في عمليات التخطيط الفوقية والتي كانت في معظمها تعتمد على التقديم للخدمات دون أي مشاركة أو مساهمة مجتمعية تذكر.
٣. وجود فجوة في التواصل والربط بين المجتمع المحلي وبين السلطة المحلية ، نتيجة لعدم وجود آليات تمكن أفراد المجتمع من المشاركة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات ، وتعطيهم الدور الأساسي في تقييم أوضاعهم والتعبير عنها ومناقشتها بواقعية ضمن الأطر المجتمعية .
٤. ضعف منظمات المجتمع المدني وتمركزها في المناطق الحضرية والذي أدى الى غياب التمثيل والمراقبة المجتمعية وضعف المبادرة والروح التعاونية .
٥. وجود فجوات في التسيق والمتابعة بين السلطة المحلية في المديرية وبين السلطة المحلية في المحافظة والجهات المركزية والجهات الداعمة والقطاع الخاص ، الأمر الذي ينتج عنه تداخل في تنفيذ المشاريع والتدخلات التتموية . و حدوث أزمة ثقة بين الأطراف المذكورة مما أدى إلى إحداث تنمية مختلة غير متوازنة وغير فاعلة.

معايير إختيار المديریات المستهدفة من برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية

- أن تكون المديرية من المديریات المصنفة ريفياً .
- اكتمال الهيكل الإداري حسب طبيعة العمل في المديرية .
- أن تكون لديها معظم الصلاحيات التنفيذية من المحافظة .
- لديها وضع مهياً ومناسب للبنية التحتية والخدمات الأساسية في المديرية .
- استقرار مجتمعي وأمني في إطار المديرية .
- لديها نواة لوحدة فنية مستقبلاً .
- لديها القدرة على تحصيل الإيرادات المحلية وإستيعابها تنموياً على مستوى المديرية .
- لديها الاستعداد والقبول التام لتبني برنامج التمكين وآليات تنفيذه على مستوى المديرية.

الإجراءات التحضيرية للبرنامج .

- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الإدارة المحلية .
- التهيئة والتواصل والتنسيق مع المحافظة لشرح آلية البرنامج وتوقيع مذكرة تفاهم مع قيادة المحافظة.
- اختيار المديرية المستهدفة وفق المعايير بالتنسيق مع المحافظة .
- دراسة التحليل المؤسسي لديوان المحافظة وديوان المديرية المستهدفة . وتقديم دعم مؤسسي يساهم في تحسين الأداء والفاعلية الإدارية.
- تدريب قيادات وكوادر السلطة المحلية بالمحافظة على موجهات التخطيط الاستراتيجي .
- التنسيق والتواصل وتوقيع مذكرة التفاهم مع السلطة المحلية بالمديرية .
- تشكيل فريق المديرية الذي يقوم بجمع المصادر الثانوية عن المديرية وتحليلها وتعبئة النماذج الخاصة بذلك.
- تدريب قيادة ديوان المديرية وأعضاء المجالس المحلية على آليات العمل ومنهجيات التنفيذ لبرنامج التمكين وإعداد تقارير العمل التموي والتخطيط التشاركي .
- وضع التصور المبدئي حول حجم الاحتياجات الفنية والفرق الميدانية.
- تجهيز البيانات الثانوية والخرائط اللازمة للعمل الميداني .
- تدريب فرق الباحثين على منهجية العمل وآليات التنفيذ الميداني .

مخرجات برنامج التمكين على مستوى : القرية :

- مجالس تعاون قرى منتخبة ومتناغمة التشكيل حسب طبيعة التركيبة السكانية .
- مندوبين ومندوبات منتخبين للعمل على مستوى العزلة / المركز .
- تقرير ملخص حول الوضع التنموي الراهن للقرية المستهدفة.
- خطة مبادرات ذاتية للقرية تنفذ من قبل الأهالي .
- تنفيذ مبادرات ذاتية على مستوى القرية .

العزلة /المركز:

- قائمة بمشاريع واحتياجات العزل/المراكز مرتبة وفق الإحتياجات الفعلية والأولويات الملحة .
- لجان تنمية منتخبة على مستوى العزل / المركز من بين المندوبين والمندوبات المرشحين من قبل مجالس تعاون القرى.
- تقرير تنموي تجميعي على مستوى العزلة / المركز .

المديرية :

- فريق مديرية مدرب على أساليب التخطيط وآليات المشاركة ومنهجيات التنفيذ .
- دراسة تحليل مؤسسي لمكونات ديوان المديرية .
- دعم مؤسسي بناءً على مخرجات الدراسة التحليلية .
- تقرير تنموي شامل عن المديرية.
- وثيقة خطة تنمية.
- أعضاء مجالس محلية مدربين على آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية بمشاركة الأطر والتكوينات المجتمعية المشكلة والمنتخبة مجتمعياً (اللجان التنموية في العزل / المراكز - مجالس تعاون القرى) .

المحافظة :

- دراسة تحليل مؤسسي لمكونات ديوان المحافظة .
- تدريب ودعم مؤسسي لديوان المحافظة .
- موجهاة خطة إستراتيجية عامة للمحافظة .
- فريق محافظة مشكل ومدرب .



برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية
(علم مستوى القرية)

برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية (على مستوى القرية)

يتم العمل في هذا البرنامج بناءً على توجهات الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وعلى ضوء أهدافها الاستراتيجية التي ينص هدفها الثالث على :
توسيع وتعزيز المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال إيجاد شراكة فاعلة بين وحدات الحكم المحلي وكافة الأطر التنظيمية
في المجتمعات المحلية.

الخلفية التاريخية للمشاركة المجتمعية :

تميز اليمنيون منذ القدم بالعمل الطوعي الجماعي المنظم عند تنفيذ الكثير من الأنشطة والأعمال ، سواءً تلك الأعمال التي تعود بالنفع والفائدة على المجتمع ككل بهدف مساعدة بعضهم بعضاً في كافة الظروف الطارئة التي تصيب المجتمع ، أو تلك التي تنفذ من قبل مجموعة من الأفراد بهدف مساعدة شخص أو أسرة في حالة عوز أو تعرض لكارثة طبيعية في مواسم معينة.

ولو نظرنا إلى طبيعة هذه الأعمال والأنشطة لوجدنا أنها تمثل نوعاً من الموارد ، فقد تكون على شكل جهد بشري ، وقد تكون مبالغ مالية (رغد ، غرم ، تبرع) ، أو قد تكون تسخير الحيوانات لتنفيذ أعمال مجهدة (ثيران ، حمير أو جمال) ، أو قد تكون في شكل مواد خام (كالأحجار ، والطين ، والماء..الخ) ، كما قد تكون عبارة عن طعام أو شراب يقدم من قبل الأسر (كل يوم تتكفل به أسرة من الأسر) للعمال المتطوعين. وعلى الرغم من أن هذه الموارد قد تكون شحيحة ونادرة إلا أن الأعراف والقيم الاجتماعية المتوارثة قد ساعدت في استغلالها والاستفادة منها بشكل أمثل ومستدام ، كما أنها قد ساهمت في تنمية الاعتماد على الذات لدى المجتمعات الريفية.

أما الجزء الآخر من هذه التقاليد الترموية الإيجابية فيتمثل في الموروث المحلي من الأعراف التي يتمسك بها المجتمع للحفاظ على موارده وممتلكاته المحلية ، أو ينظم بها أسلوب حياته وتعاملاته الداخلية أو مع الآخرين ، وهذا ما يمثل أحد أهم آليات الاستدامة (استخدام الموروث للمحافظة على الموارد المحلية) ، ومن الأمثلة على ذلك: المدونات والاتفاقات التي يتم إجراؤها بين أعضاء المجتمع لتنظيم ادوار استخدام مياه الغيول والبرك العامة والتي هي بمثابة نظام ري متكامل. هذه الاتفاقيات أو «المراقيم ، أو القرع» أو المدونات تتضمن آليات متكاملة تنظم استخدام الموارد المحلية والحفاظ عليها من حيث أسلوب ووقت استخدام المورد وعقوبة المخالفين وأساليب الصيانة والحفاظ على المورد .



مرحلة تحفيز المبادرات الذاتية والعمل التعاوني :

تعتبر هذه المرحلة هي حجر الأساس في هذا البرنامج حيث تنطلق فرق الباحثين الميدانيين للعمل على تفعيل المجتمعات المحلية على مستوى القرى وتبصيرهم بمواردهم الطبيعية والبشرية، وأهمية الاعتماد على الذات وإحياء المبادرات الذاتية وأهمية التعاون والعمل الجماعي، وتعزيز انتمائهم إلى قراهم وعزلهم / مراكزهم ومن ثم المديرية التي يسعى البرنامج الى مسانبتها في وضع خططها التنموية ذات الإستهداف الحقيقي بمشاركة ما يقارب من ٨٠-٩٠٪ من افراد المجتمع على مستوى القرى في المديرية وتأطير مجتمعاتها المحلية للمساهمة بشكل فاعل ومستدام في عملية التنمية.

المهام الأساسية في هذه المرحلة:

- تأطير المجتمع الريفي في القرى بشكل ديمقراطي في تكوينات مجتمعية يطلق عليها مجالس تعاون القرى وتدريبهم على تحليل أوضاعهم وإكتشاف مواردهم وخبراتهم وإستغلالها بشكل أمثل للمساهمة في عملية التنمية المحلية بمبادرات ذاتية وطوعية .
- تدريب أعضاء مجالس تعاون القرى على تنفيذ نماذج من المبادرات الذاتية مع الأهالي ومساندتهم في إعداد خطط فعلية ذاتية لحل إشكاليات قائمة في مجتمعاتهم ذات طابع تنموي تركز متطلباتها على جهود مجتمعية وموارد محلية .

تعريف القرية المستهدفة :

هي تجمع سكاني ثابت ، مستقر ، ومتجانس له مسمى متعارف عليه شريطة ألا تكون مدينة أو بدو رحل وللقرية أسم وحدود معينة تتضمن أراضيها ومراعيها والمحلات التابعة لها ولا يقل عدد سكانها عن (٣٠٠) نسمة .

مفهوم مجلس تعاون القرية :

هم جميع الأعضاء / العضوات الذين تم اختيارهم بطريقة الإقتراع السري المباشر من قبل أفراد المجتمع على مستوى القرية الواحدة للقيام بتفعيل المبادرات الذاتية ، وحشد طاقات المجتمع التعاونية في القرية للإسهام بشكل فعال ومستدام في تنمية المجتمع في إطار القرية . ومنهم يتم اختيار مندوب ومندوبة حاصلين على أكثر الأصوات داخل المجلس للمشاركة أثناء العمل على مستوى العزلة / المركز مع بقية مندوبي/ات القرى الأخرى في العزلة/المركز.

خطوات التنفيذ الميداني على مستوى القرى :

- تجوال استطلاعي مع التعريف بأهداف وطبيعة عمل البرنامج وتوزيع المطبوعات التعريفية المتعلقة بالبرنامج .
- معرفة أسماء المحلات والشخصيات المؤثرة والأوقات والأماكن الملائمة للاجتماع مع النساء والرجال .
- ملاحظة وحصر المشاكل التي يمكن أن تمثل أفكار إيجابية تنموية لمبادرات ذاتية فاعلة.
- عقد إجتماع عام مع الأهالي والتعريف بشروط ومهام وأدوار وأهمية مجلس تعاون القرية وشروط الترشيح وآليات وخطوات الانتخاب وضوابط عملية الاقتراع .
- تجهيز متطلبات العملية الانتخابية , والرموز المناسبة للمرشحين , والصناديق المكونة من خامات البيئة المحلية المتوفرة.
- إجراء الإنتخابات بالإقتراع السري المباشر والإعلان الفوري للفائزين بعضوية مجلس تعاون القرية بحضور أفراد المجتمع المحلي .
- اختيار منسق للمجلس بطريقة توافقية حسب مقترحات أعضاء المجلس والمصادقة عليه.
- التعريف بمهام المندوب والمندوبة وإختيارهم بحسب عدد الاصوات .
- تدريبهم على تحليل أوضاعهم وإعداد تقرير مبسط منبثق من مشاركة المجتمع المحلي من خلال تطبيق أدوات بحثية كأداتي خارطة الموارد والخدمات , والخارطة الإجتماعية ونقلها على لوحات قماشية تبقى بحوزتهم .
- تدريبهم على تنفيذ مبادرات ذاتية بمشاركة الأهالي والشخصيات المؤثرة في القرية .
- تدريبهم على حصر ورصد مشاكلهم الظاهرة والكامنة ووضعها في خطط مبادرات ذاتية تنفذ حسب المدة المخصصة للمجالس المنتخبة (٤ سنوات).



الإدوات والوسائل المعتمدة في العمل مع مجتمع القرية :

- مطبوعات تعريفية .
- لوحات قماشية لرسم الخرائط .
- مكبرات الصوت لإدارة الاجتماع والتبليغ .
- رموز موحدة للأدوات البحثية (خارطي الموارد والخدمات والفرص والخارطة الإجتماعية)
- قوائم خاصة لحصر وتصنيف ذوي الإحتياجات الخاصة.
- قوائم خاصة بحصر الموارد البشرية في القرية .

شروط المتقدمين لعنوية مجالس تعاؤ القرى

- أن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة .
- أن يكون من أبناء القرية والمقيمين بها.
- مقبول مجتمعيًا وذو سمعة طيبة.
- أن يكون شخصية مؤثرة إيجابياً في المجتمع .
- أن يكون صاحب قرار مجتمعي ومسؤول عن آرائه ومواقفه.

مهام مجالس تعاؤن القرى :

- تنمية المبادرات الذاتية في القرية وتحفيز وتشجيع الأهالي على تنفيذها .
- جمع التبرعات لتنفيذ بعض المبادرات داخل القرية .
- تحفيز وتشجيع الأهالي على إنشاء صندوق تكافل إجتماعي للقرية .
- إعداد خطط للمبادرات الذاتية وإقرارها مجتمعيًا والعمل على تنفيذها خلال فترة عمل المجلس والمحدد بأربعة سنوات من تاريخ الاختيار حسب لأئحة الضوابط المعتمدة من المجتمع .
- إقرار ضوابط ومحددات عمل المجلس والمصادق عليها من المجتمع.
- التحضير والتهيئة المجتمعية لإختيار مجلس تعاون قرية جديد ومنتخب من جميع فئات وشرائح المجتمع .
- اختيار مجلس تعاون قرية جديد بعد إنتهاء فترة عمل مجلس تعاون القرية الأول ، بالتنسيق مع المجلس المحلي بالمديرية ومندوبي ومندوبات القرى المنتخبة في لجان العزل / المراكز .
- تحليل وضع القرية بمساندة فريق البحث الميداني .
- المشاركة الفاعلة في كتابة وصياغة تقرير القرية .
- تمثيل القرية في العزلة/المركز من خلال المندوب والمندوبة المنتخبين من مجالس تعاون القرى.
- المشاركة في تحديد الاحتياجات التنموية وحل المشكلات المجتمعية التي لها علاقة بعملية التنمية في القرية.

الضوابط العامة لمجالس تعاؤن القرى :

- الحق في إعطاء أي مهمة تكليف لأي فرد من أهالي القرية إذا استدعت الضرورة ذلك ، وبموافقة ثلثي الأعضاء .
- سحب العضوية بعد ثلاثة إنذارات بناءً على مبررات واضحة وبموافقة ثلثي الأعضاء في الحالات الآتية :
 1. انتقال محل إقامة العضو من القرية إلى منطقة أخرى .
 2. تقصير العضو في المشاركة الفاعلة أثناء تنفيذ الأنشطة والمبادرات أو أي تكليفات أخرى من مجلس تعاون القرية
 3. محاولة تسييس عمل مجلس تعاون القرية أو إستغلاله لمصالح ذاتية ومنافع شخصية.
- يتم إنتخاب عضو بديل من أبناء القرية تنطبق عليه شروط الإلتساب الى مجلس تعاون القرية وفق بنود الضوابط السابقة.
- يحق لمنسق مجلس تعاون القرية تعيين من ينوب عنه من أعضاء المجلس في حالة مرضه أو غيابه لفترة وجيزة .
- يحل مجلس تعاون القرية كل (4) سنوات على أن يقوم مجلس تعاون القرية القائم بالتحضير والتهيئة لإنتخاب مجلس جديد بنفس الآلية التي أتمتت في الإنتخاب السابق .
- تنتهي عضوية مندوب القرية في لجنة العزلة بإنتهاء المجلس المحلي بالمديرية ويعاد إنتخاب مندوب جديد للقرية من قبل المجلس بنفس آلية الاختيار السابقة.

مخرجات البرنامج على مستوى هجئه المرحلة .

- مجلس تعاون قرية منتخب بالإقتراع السري.
- خطة مبادرات ذاتية مصادق عليها من المجتمع.
- نموذج تجريبي لمبادرة ذاتية فاعلة.
- مندوب ومندوبة للعمل على مستوى العزلة / المركز .
- تقرير عن وضع للقرية , وبيانات ميدانية حقيقية نابعة من المجتمع.

مؤشرات النجاح على مستوى هجئه المرحلة :

- دقة في وصف المنطقة.
- حضور كبير للأهالي في الإجتماعات التي يدعو إليها الفريق .
- تمثيل مختلف الفئات والشرائح والانتماءات المجتمعية بما فيها النساء .
- غياب المماحكات الحزبية وذوبان الخلافات القبلية .
- حضور الأعيان والوجهاء مع كافة فئات المجتمع .
- مناقشة وإقرار مهام وأدوار مجلس تعاون القرية والمندوبين والمندوبات بحضور أبناء المجتمع في القرية .
- التوقيع والإقرار والمصادقة على محاضر الانتخاب من جميع أفراد المجتمع .
- إحترام قواعد وضوابط عملية الإقتراع السري من جميع الحاضرين .
- قبول فكرة القائمة المشتركة (نساء - رجال) التي تضمن حق مشاركة وتمثيل المرأة .
- المشاركة الفاعلة وحشد الموارد لتنفيذ المبادرات المتفق عليها .





معايير تفعيل المبادرات الذاتية مع المجتمع :

- أن تمثل إحتياج حقيقي وألوية ملحة للمجتمع .
- أن تكون بسيطة التكاليف , وممكنة التنفيذ من قبل المجتمع وتتطلب جهد بشري وأدوات متوفرة لديهم من البيئة المحلية .
- ذات تأثير (تموي - ثقافي - بيئي - الخ).

نماذج من تطبيقات المبادرات الذاتية على مستوى القرى :

- إنشاء صندوق تكافل ورعاية للمحتاجين.
- إصلاح المسارات الوعرة في الطرق الفرعية للقرى .
- صيانة دورات مياه المساجد وعمل بيارات لها .
- فصول محو أمية.
- تسوير المقابر.
- تنظيف البرك والعيون القديمة .
- القيام بحملات النظافة والحفاظ على البيئة .
- عمل بيارات جوار المنازل لتصريف المجاري إليها .
- إزالة الأشجار الضارة المدمرة للأراضي الزراعية .
- إنشاء جايونات (مصدات السيول) لحماية الأراضي الزراعية.
- ردم مستنقعات مائية .
- عمل قنوات سيول .

برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية
(على مستوى العزلة/المركز)

برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية (على مستوى العزلة/المركز)

يتم العمل في هذا البرنامج بناءً على توجهات الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وعلى ضوء أهدافها الاستراتيجية التي ينص هدفها الثالث على :

توسيع وتعزيز المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال إيجاد شراكة فاعلة بين وحدات الحكم المحلي وكافة الأطر التنظيمية في المجتمعات المحلية.

مرحلة تحليل الوضع وإختيار لجنة العزلة

تأتي هذه المرحلة متممة لمرحلة العمل في القرى التي يتم فيها إنتخاب مجالس تعاون القرى ب ممثلين من الرجال والنساء ، وإختيار المندوب والمندوبة الحاصلين على أكثر الأصوات داخل المجلس ، وذلك لتمثيل قراهم أثناء مرحلة العمل على مستوى العزلة / المركز لتحليل الوضع الراهن ، وترتيب أولويات الاحتياجات ، وإختيار اللجنة التتموية ، وإقرار اللائحة التنظيمية ، والمشاركة في كتابة التقرير التموي للعزلة / للمركز ، حيث يفصل بين المرحلة الاولى والثانية فترة زمنية بسيطة لا تتجاوز الأسبوعين وذلك لإعادة تشكيل فرق العمل الميداني وتهيئة فريق المديرية لتنفيذ آلية ومنهجية العمل وعمل التحضيرات الفنية اللازمة لهذه المرحلة .

المهام الأساسية في هذه المرحلة :

تقوم فرق البحث الميداني ، وأعضاء فريق المديرية وكافة مندوبي/ ات القرى المستهدفة في العزل / المراكز خلال المدة المحددة بـ(٩) أيام بالمهام التالية :

- تقييم وتحليل الأوضاع الراهنة للعزلة / المركز .
- تحديد وترتيب أولويات إحتياجات العزلة / المركز .
- عمل قائمة مشاريع العزلة / المركز .
- إعداد التقرير التموي للعزلة / المركز .
- إختيار أعضاء لجنة العزلة / المركز .
- مناقشة وإقرار اللائحة التنظيمية للجنة العزلة / للمركز .





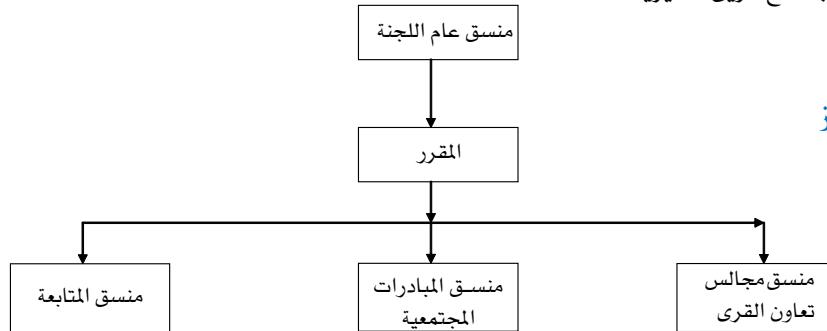
آليات وخطوات العمل الميداني في هذه المرحلة :

- يتم البدء بتحليل الوضع بمشاركة (٨٠-٩٠٪) من إجمالي عدد المندوبين / ات على مستوى العزلة / المركز .
- تجميع كافة تقارير القرى ضمن إطار العزلة / المركز للإعتماد عليها كمدخلات أولية لتحليل وضع العزلة / المركز .
- العمل مع المندوبين والمندوبات خلال أيام التنفيذ الفعلي والمقررة بـ(٩) أيام عمل ميداني .
- شرح موجز للأدوات البحثية المعتمدة على منهجية التعلم والعمل بالمشاركة (خارطة الموارد والخدمات والفرص - التدرج حسب الثروة-المخطط التنظيمي للمجتمع - تحليل الإتجاهات - جدول تحليل المشاكل والأسباب والحلول /شجرة المشكلات والأهداف - التدرج التفضيل/ الزوجي) .
- تحديد جوانب القوة والضعف للعزلة / المركز .
- تحليل وتحديد المشكلات المحورية والأسباب والآثار الناتجة عنها ووضع الحلول المقترحة كأفكار أولية لمقترحات المشاريع .
- ترتيب إحتياجات العزلة / المركز كمجالات تنمية بالإضافة إلى ترتيب أولويات الحلول المقترحة ضمن الإحتياج الواحد .
- مطابقة المشاريع المطروحة لمعايير الوزارات القطاعية مثلا : معايير الخارطة المدرسية , الخارطة الصحية الخ .
- تحديد قائمة مشاريع العزلة / المركز ربطاً بعدد السكان وبموافقة جميع المندوبين /ات مع بقاء المشاريع الغير مدرجة ضمن قائمة إحتياط العزلة / المركز من الإحتياجات والمشاريع .
- كتابة محضر قائمة المشاريع من أصل وصورة مصادق عليها وموقع من عضو فريق المديرية ومندوبي /ات العزل / المراكز .

- متابعة المجلس المحلي لتخصيص الموارد المالية لمشاريع المبادرات المجتمعية المنصوص عليها في الباب التاسع من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية ، المقترح تمويلها من ميزانية السلطة المحلية للمديرية مع المساندة الفنية في تنظيمها وتفعيلها .
- المشاركة مع مجالس تعاون القرى في العزلة / المركز في تذييل الصعوبات وتسهيل مهام الجهات الممولة لتنفيذ المشاريع في إطار العزلة / المركز والمتمثلة في إقتراح وتوفير (المواقع- الخبرات المحلية - المساهمات المجتمعية- مساندة السلطة المحلية في تشكيل لجان المنتفعين ولجان المشاريع ذات الطبيعة التنموية)، والمساعدة في حل الخلافات وإدارة النزاعات المجتمعية .
- تحفيز وتفعيل مجالس تعاون القرى في تنفيذ مبادراتها الذاتية.
- تقييم أعمال مجالس تعاون القرى بناءً على تنفيذ المبادرات الذاتية وترشيح القرى المتميزة لمساندتها في تنفيذ بعض مبادراتها الذاتية من أي جهة تنموية وتمويلية بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمديرية .
- مساندة السلطة المحلية في متابعة سير تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة المديرية والجهات الأخرى وفق قانون السلطة المحلية في إطار العزلة / المركز .
- مساندة السلطة المحلية في تسويق قائمة أولويات إحتياجات العزل / المركز لدى الجهات المانحة بموافقة المجلس المحلي بالمديرية
- رفع الشكاوي المقدمة من مجالس تعاون القرى إلى السلطة المحلية فيما يتعلق بمشكلات ومعيقات التنمية في إطار القرية .
- مساندة السلطة المحلية في تعزيز وإرساء مفهوم المساءلة والمراقبة المجتمعية من خلال رفع التقارير التحليلية عن المشاريع المتعثرة .
- التنسيق مع أعضاء المجلس المحلي في رفع كشوفات بأسماء حالات الضمان الإجتماعي المستحقة وبما يتناسب مع لوائح صندوق الرعاية الاجتماعية وذوي الإحتياجات الخاصة .
- توثيق التقرير يدويا في الميدان وتسليم صورة منه للجنة العزلة / المركز ، وطباعته إلكترونياً للجنة مع نسخة منقحة نهائية للمديرية

آليات إنتخاب لجنة العزلة

نظراً لتفاوت عدد القرى من عزلة / مركز إلى أخرى ، يتم على ضوءه تشكيل لجنة كل عزلة / مركز بمعزل عن الأخرى وبحسب القواعد المنصوص عليها في دليل عمليات البرنامج ، حيث يشترط أن يكون عدد المندوبين /ات فردي أي يزداد تمثيل القرى بناءً على حجم وعدد السكان ، وتترك للفرق حرية إختيار الآلية التنفيذية المناسبة حسب طبيعة المنطقة بإعتماد الإنتخاب لكل مهمة من مهام اللجنة بشكل مستقل وعملية مستقلة ، أو إنتخاب مهمة منسق ومقرر للجنة في عملية واحدة أو إنتخاب المهام الخمسة المعتمدة في هيكل اللجنة في عملية واحدة ، شريطة أن تتم العملية بالاقتراع السري المباشر . وتوقيع المحضر الخاص بعملية الإختيار من قبل عضو فريق المديرية المتواجد مع فريق المديرية .



بعض معايير أولوية المشاريع المدرجة في قائمة أولويات العزلة/المركز :

١. أولوية للمشروع الذي يتبع قطاع تنموي ويمكن أن يمتد أثره لمعالجة فجوة تنموية في قطاع تنموي آخر .
٢. أولوية للمشاريع التي تخدم أكبر عدد ممكن من القرى والسكان في العزلة / المركز .
٣. أولوية للمشاريع القائمة والتي تحتاج إلى تفعيل أو استكمال (تجهيز، تأثيث، توفير كادر إعادة توزيع للكادر) .
٤. أولوية للمشاريع المتعثرة وقيد التنفيذ.

إطار التقرير التنموي للعزلة:

التقرير يتضمن في محتواه بيانات مصدرها : (العمل الميداني والمصادر الثانوية مثل المسح الزراعي والتربوي - مسح الأسرة - نتائج دراسة التحليل المؤسسي لديوان المديرية - كشف مرفق بمدراء المكاتب التنفيذية بالمديرية) بحيث يعكس الصورة التنموية الكاملة للعزلة / المركز في جميع مجالات التنمية (البنى التحتية - التنمية البشرية - التنمية الاجتماعية - التنمية الاقتصادية) . وكذا جوانب القوة والضعف للعزلة / المركز . كما يجب أن يحتوي على خارطة الموارد والفرص والخدمات وقائمة مشاريع العزلة / المركز التي تم التوصل إليها مع المندوبين والمندوبات . إلى جانب محضر إختيار اللجنة التنموية للعزلة / للمركز .

مفهوم اللجنة التنموية في العزلة/المركز :

هي تكوين أو كيان مجتمعي تنموي يتم إختياره بالاقتراع السري المباشر ، يتشكل من مندوبي /ات القرى بإشراف أعضاء المجلس المحلي بالعزلة / المركز ، ومهمتها المشاركة بفاعلية في رفع الاحتياجات ، وإعداد قائمة مقترحات المشاريع وإعداد التقرير التنموي

للعزلة / للمركز , ويحث وتحليل مشكلات المشاريع المتعثرة ومتابعة تفعيلها ضمن مهمة مشتركة مع أعضاء المجلس المحلي بالمديرية . تقوم هذه اللجان بمهامها وأدوارها وفقاً للألحة تنظيمية تم إعدادها بالمشاركة مع السلطات المحلية في المديرية وإعتمادها رسمياً من قبل المديرية المستهدفة .

مواصفات العضوية الفاعلة في لجان تنمية العزل / المراكز :

- أن يكون من المندوبين والمندوبات الفاعلين والمشاركين في تحليل وضع العزلة / المركز .
- متفاعل ومتعاون طوال أيام العمل مع الفريق .
- يغلب عليه طابع المصلحة العامة للعزلة / للمركز .
- عدم تغييره أكثر من يومين أثناء تحليل الوضع على مستوى العزلة / للمركز .



مهام وأدوار لجنة العزلة / المركز :

- تمثيل العزلة / المركز أمام السلطة المحلية.
- مساندة السلطة المحلية في تفعيل الدور التنموي للمجتمعات المحلية بالإشتراك مع مجالس تعاون القرى .
- حضور الاجتماعات الخاصة بمناقشة وإقرار الخطة السنوية مع السلطة المحلية بالمديرية.
- الإتفاق مع المجلس المحلي على مواعيد تنفيذ دراسات تحديد الأولويات والإحتياجات المجتمعية بحسب فقرات قانون السلطة المحلية وإستراتيجية الحكم المحلي.
- متابعة المجلس المحلي لتخصيص الموارد المالية لمشاريع المبادرات المجتمعية المنصوص عليها في الباب التاسع من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية ، المقترح تمويلها من ميزانية السلطة المحلية للمديرية مع المساندة الفنية في تنظيمها وتفعيلها .
- المشاركة مع مجالس تعاون القرى في العزلة / المركز في تذليل الصعوبات وتسهيل مهام الجهات الممولة لتنفيذ المشاريع في إطار العزلة / المركز والمتمثلة في إقتراح وتوفير (المواقع- الخبرات المحلية - المساهمات المجتمعية- مساندة السلطة المحلية في تشكيل لجان المنتفعين ولجان المشاريع ذات الطبيعة التنموية)، والمساعدة في حل الخلافات وإدارة النزاعات المجتمعية .
- تحفيز وتفعيل مجالس تعاون القرى في تنفيذ مبادراتها الذاتية.
- تقييم أعمال مجالس تعاون القرى بناءً على تنفيذ المبادرات الذاتية وترشيح القرى المتميزة لمساندتها في تنفيذ بعض مبادراتها الذاتية من أي جهة تنموية وتمويلية بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمديرية .
- مساندة السلطة المحلية في متابعة سير تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة المديرية والجهات الأخرى وفق قانون السلطة المحلية في إطار العزلة / المركز .
- مساندة السلطة المحلية في تسويق قائمة أولويات إحتياجات العزل / المركز لدى الجهات المانحة بموافقة المجلس المحلي بالمديرية
- رفع الشكاوي المقدمة من مجالس تعاون القرى إلى السلطة المحلية فيما يتعلق بمشكلات ومعيقات التنمية في إطار القرية .
- مساندة السلطة المحلية في تعزيز وإرساء مفهوم المساءلة والمراقبة المجتمعية من خلال رفع التقارير التحليلية عن المشاريع المتعثرة .
- التنسيق مع أعضاء المجلس المحلي في رفع كشوفات بأسماء حالات الضمان الإجتماعي المستحقة وبما يتناسب مع لوائح صندوق الرعاية الاجتماعية وذوي الإحتياجات الخاصة .

برنامج التمكين من اجل التنمية المحلية
(على مستوى المديرية والمحافظات)

يتم العمل في هذا البرنامج بناءً على توجهات الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وعلى وعلى ضوء أهدافها الاستراتيجية التي ينص كل من هديتها الثاني والثالث على :

- تمكين وحدات الحكم المحلي من إدارة التنمية المحلية بمهنية وكفاءة وفعالية في ظل أحدث المبادئ الإدارية الفاعلة .
- توسيع وتعزيز المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال إيجاد شراكة فاعلة بين وحدات الحكم المحلي وكافة الأطر التنظيمية في المجتمعات المحلية.

مقدمة :

يفتح ويختتم البرنامج خطواته التنفيذية مع المحافظة والمديرية في آن واحد ،على اعتبار أن السلطة المحلية بالمديرية هي الحلقة التتموية المعنية مباشرةً بالتخطيط التشاركي والتأطير المجتمعي وإدارة التنمية المحلية ، لذا كان من الضروري إشراكها وإطلاعها على كافة فعاليات البرنامج حرصاً على ترك أثر تعليمي مشترك على كافة الأصعدة .

مرحلة مساندة المديرية على إعداد الخطة التتموية :

تعتبر هذه المرحلة هي الحلقة الأخيرة من العمل مع المديرية ، وهي حصيلية نتائج ومخرجات مرحلتي تحليل الوضع على مستوى القرية والعزلة / المركز ، والتي بناءً عليها يتم إعداد تقرير المديرية والخطة التتموية من قبل فريق المديرية وفريق الباحثين ، وفق منهجية تم تطويرها من أجل تمكين السلطة المحلية للقيام بعملية التخطيط التشاركي بشكل دائم ، إضافةً إلى تشكيل الأطر المجتمعية ذات الطابع المستدام الذي يسهل من تنفيذ هذه الخطط وترجمتها تمويماً على أرض الواقع حسب قانون وتشريعات السلطة المحلية ولوائحها التنفيذية والمالية كما يتم في هذه المرحلة تقديم الدعم اللازم لبناء القدرات الإدارية والفنية اللازمة للقيام بالدور والأداء المناط بالسلطة المحلية بالمديرية .

المهام الأساسية في هذه المرحلة:

- مساندة السلطة المحلية في المحافظة والمديرية على تحديد الفجوات الإدارية والإحتياجات الملحة للعمل المؤسسي وتقديم الدعم الضروري لتحسين الأداء المؤسسي للمديرية والمحافظة .
- مساندة المديرية لإعداد الخطة التتموية (السنوية - البرنامج الاستثماري) وإقرارها .
- التشبيك بين كافة الأطر المجتمعية ، ومختلف القطاعات الرسمية فيما يتعلق بالأدوار والمهام في آليات ومفاهيم مكون المسائلة والمراقبة المجتمعية .

الإجراءات التنفيذية :

- تعريف المحافظة والمديرية بالبرنامج (منهجيته - مكوناته - مخرجاته ، ومتطلبات تنفيذه وعلاقته بالاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي) .
- الإتفاق مع المحافظة على إختيار المديرية المستهدفة ، وفق معايير الإختيار المتفق عليها .
- توقيع مذكرات التفاهم مع المحافظة والمديرية .
- تشكيل فريق المديرية .

- إختيار المعنيين بعملية التخطيط في المحافظة للمشاركة في كافة مراحل عمل البرنامج .
- وضع التصورات المبدئية حول حجم الاحتياجات والمتطلبات اللوجستية والفرق الميدانية .
- توزيع أعضاء فريق المديرية على العزل / المراكز ووضع خطط السير التنفيذية للعمل الميداني .

المراحل التنفيذية المتعلقة بتدريب ورفع قدرات السلطة المحلية :

- مفاهيم ومبادئ وموجهات التخطيط الاستراتيجي (للمحافظة).
- منهجية التحليل المؤسسي (للمحافظة والمديرية) .
- منهجية برنامج التمكين ومنهجية التخطيط التشاركي التكاملي (للمديرية).
- التصميم والتخطيط والتنفيذ للعمل الميداني (للمديرية) .
- إعداد تقارير العزل والمديرية (للمديرية) .
- إعداد الخطة التنموية والخطة السنوية والبرنامج الاستثماري (للمديرية).
- تسويق الخطط التنموية للجهات الداعمة (للمديرية) .
- تحديد وتحليل مشكلات المشاريع المتعثرة وتعزيز منهجية مكون المراقبة والمسائلة المجتمعية من خلال(المجلس المحلي ومنسقي الأطر المجتمعية بالمديرية) .

من هو فريق المديرية ؟

هو فريق يضم جميع المعنيين بعملية التخطيط بحسب مواقعهم في السلطة المحلية بالمديرية ، بحسب تشريعات وقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية ، يتم تشكيله من قبل الهيئة الادارية بالسلطة المحلية بالمديرية ، وعددهم التقريبي يصل الى (٢٥) عضو/ ويشارك فيه أعضاء من منظمات المجتمع المدني في المديرية (إن وجدت) .

الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي

مشرفاً
رئيساً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً

- ١- مدير المديرية - رئيس المجلس المحلي
- ٢- أمين عام المجلس المحلي بالمديرية
- ٣- رئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي
- ٤- رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي
- ٥- رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي
- ٦- مدير إدارة السكرتارية الفنية والمتابعة بالمديرية
- ٧- مدير إدارة المعلومات والإحصاء والتوثيق بالمديرية
- ٨- مدير إدارة تحصيل الواجبات الزكوية في المديرية
- ٩- مدير إدارة رقابة تحصيل الموارد المالية
- ١٠- مدير إدارة الشؤون المالية والادارية
- ١١- مدير مكتب مدير المديرية
- ١٢- مدير المالية في المديرية

المشاركين في إعداد الخطة التنموية للمديرية :

- فريق المديرية المشاركين في النزول الميداني .
- منسقي لجان العزل / المراكز وهم من جميع الأعضاء / ات المنتخبين
- بطريقة الإقتراع السري المباشر على مستوى العزل/المراكز.
- الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي للمديرية المستهدفة .
- فريق الميسرين (ميسر + مساعد ميسر + موثق لمخرجات الورشة التخطيطية).
- بعض رؤساء الفرق الميدانية على مستوى العزل / المراكز .

مدخلات إعداد الخطة والموازنات السنوية للمديريات :

- قائمة مؤشرات المديرية وتوجهات وأهداف المحافظة في المجالات التنموية.
- نسبة قائمة الفجوات في كل مجال من مجالات التنمية بين المحافظة والمديرية .
- ملخص بنتائج دراسة التحليل المؤسسي (الفجوات /الحلول).
- جدول جوانب الضعف والقوة لكافة العزل / المراكز بموجب محتويات التقارير التنموية للعزل / للمراكز .
- قائمة مشاريع العزل / المراكز .
- التقارير التنموية لكافة العزل / المراكز .
- خارطة موارد وخدمات كافة العزل / المراكز .
- تقرير الأداء السنوي للمديرية للمشاريع (المتعثرة - قيد التنفيذ - تحت التنفيذ) .
- التقرير التنموي للمديرية .
- البرنامج الإستثماري والحساب الختامي للمديرية .

معايير ترتيب أولويات المشاريع على سنوات الخطة :

- المشاريع المتعثرة وقيود التنفيذ وتحت التنفيذ .
- المشاريع القائمة والتي تحتاج إلى تفعيل وتحسين نوعية الخدمة المقدمة .
- الكثافة السكانية ومستوى الفقر .
- شدة الإحتياج نتيجة النقص الحاد في الخدمات (فقر الخدمات).
- المشاريع التي تخدم أكثر من قطاع .
- المشاريع التي تخدم عدد أكبر من القرى أو تربط بين عزلتين / مركزين في المديرية .

أهم النقاط التي تحتوي عليها الخطة :

- نقاط القوة والضعف للمديرية .
- التحدي التنموي للمديرية .
- الهدف العام للمديرية .
- أولويات المجالات التنموية (بنية تحتية - تنمية بشرية - تنمية إقتصادية أو معدل الفقر - تنمية إجتماعية) .
- أهداف تنموية قابلة للقياس .
- البرامج والمشاريع التنموية .
- كلفة المشاريع (موازنة استثمارية - موازنة تشغيلية - الموازنة الجارية)
- تزمين المشاريع على سنوات الخطة .
- المشاريع التي سيتم تمويلها من البرنامج الإستثماري .
- الخطة السنوية والبرنامج الاستثماري .

الإنشطة على مستوى المحافظة :

- التعريف بالبرنامج لدى السلطة المحلية بالمحافظة وتوقيع اتفاق إطار عمل معها.
- تنفيذ دراسة تحليل مؤسسي لديوان المحافظة توضح الفجوات وتمهد لخطة تطوير مؤسسي لديوان المحافظة.
- تقديم الدعم المؤسسي بناء على نتائج الدراسة لتغطية الفجوات الملحة .
- تشكيل وتدريب فريق على مستوى المحافظة ليقوم بتقديم الدعم للمديريات وليشكل أحد عناصر الاستدامة على مستوى المحافظة بحيث يتم نقل الخبرة إليه.
- تدريب المعنيين في المحافظة على التخطيط الاستراتيجي وإعداد موجهات استراتيجية للتخطيط على مستوى المحافظة .

برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية
(المسائلة والمراقبة المجتمعية)

برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية (المساءلة والمراقبة المجتمعية)

يتم العمل في هذا البرنامج بناءً على توجهات الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وعلى ضوء أهدافها الاستراتيجية التي ينص هدفها الرابع على :
إرساء وتعزيز أسس وتقاليد المساءلة الشعبية لوحدات الحكم المحلي من قبل المجتمع المحلي من خلال أطر وآليات مناسبة.

مفهوم المساءلة والمراقبة المجتمعية :

هي مجموعة من المهام والأنشطة التي تنفذ من قبل المجتمعات المحلية، عبر ممثليهم في المجالس المحلية والأطر المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني بشكل طوعي، من خلال المشاركة الفاعلة في تقييم ومتابعة المشاريع والخدمات التنموية المتعثرة المقدمة من قبل أجهزة السلطات المحلية والجهات الرسمية والمركزية ومقدمي الخدمات الآخرين، بهدف تفعيل دور تلك الجهات في استكمال تنفيذ المشاريع المتعثرة وتحسين جودة ونوعية خدماتها بما يلبي الاحتياجات الفعلية والحقيقية للمجتمع أو التغلب على أوضاع سلبية قائمة تؤثر على حياة الناس أو تفعيل تشريعات غير مفعلة تخدم المجتمعات المحلية.

الغاية من تطبيق المساءلة والمراقبة المجتمعية :

الوصول بالمجتمع ليكون أفراده قادرين على المشاركة والتأثير في مسارات السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والتدخلات التنموية، وجودة الخدمات المقدمة للمجتمع، وجعلها أكثر ملائمة لأوضاعهم بحيث تحقق المنافع، والاستفادة القصوى، والفوائد المرجوة للمجتمع فيما يتعلق بخدمات المشاريع التنموية المقدمة.

الأهداف العامة :

- تعزيز أدوار (الدور الرقابي) وتفعيل مهام أعضاء المجالس المحلية .
- خلق جو من الثقة والتنسيق المتبادل بين أعضاء المجالس المحلية وأفراد المجتمع .
- تحسين بيئة التنمية من خلال الاستفادة القصوى من خدمات المشاريع التنموية على النحو الأفضل .
- تمكين أعضاء المجالس المحلية والأطر المجتمعية من مهارة تحديد وتحليل وإكتشاف مشكلات المشاريع المتعثرة .
- التشبيك بين أعضاء الأطر المجتمعية والمجالس المحلية فيما يخص تحسين جودة وكفاءة وفاعلية المشاريع المقدمة للمجتمع .

المستهدفون بالتدريب :

- الهيئة الإدارية بالمديرية مع كافة أعضاء المجلس المحلي بالمديرية .
- مندوبي/ات لجان العزل / المراكز ومنسقي مجالس تعاون القرى .

منهجية العمل المعتمدة :

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يوفر معلومات حول المشاريع والخدمات المتعثرة من خلال الأساليب (المقابلات - السجلات ...) والأدوات (الإستبيان - التوثيق ...) .
- وضع خطة لكسب تأييد اللاعبين الرئيسيين وغير الرئيسيين في المشكلة (المشروع المتعثر) بغرض تفعيلها .

آليات تطبيق منهجية المساءلة والمراقبة المجتمعية :

- جمع المعلومات والبيانات والإثباتات عن الموضوع المعني من مصادرها الأولية (المجتمع) ومن مصادرها الثانوية المختلفة بواسطة أدوات مثل: (استبيانات - مقابلات - مجموعات حوار بؤري مركزالخ).
- تحليل البيانات وتوثيقها في تقرير مجتمعي موجز .
- تحليل المشكلة وتحديد أسبابها الجذرية والمباشرة والسلوكية .
- دراسة اللاعبين الرئيسيين .
- معرفة خطوات ومستويات إتخاذ القرار في الجهات ذات العلاقة .
- إعداد خطة لتنفيذ عملية كسب التأييد .
- صياغة رسائل كسب التأييد .
- توصيل رسائل كسب التأييد إلى المستهدفين بشكل استراتيجي وفعال.
- استخدام مهارات كسب التأييد مثل تقنيات التواصل الفعال ، والتفاوض وإستخدام وسائل الإعلام.
- التعامل السليم مع مؤشرات النجاح.
- وضع خطة للمتابعة.

التدخلات وآلية العمل التي تتم في هذا الإطار :

- تدريب نظري للهيئة الإدارية و أعضاء المجلس المحلي على البرنامج وما يتضمنه من مفاهيم ومعلومات وآليات عمل .
- تطبيق ميداني في إعداد دراسات حالة ونماذج عملية لمشاريع متعثرة .
- تدريب عملي على إعداد تقارير حول المشاريع المتعثرة وتحليل بياناتها واستخلاص نتائجها .
- تدريب عملي على صياغة رسائل كسب التأييد إلى الجهات المعنية وصناع القرار .
- اختيار المتميزين من أعضاء السلطة المحلية لنقل التدريب إلى أعضاء الأطر المجتمعية في إطار المديرية .
- متابعة تنفيذ التدريب لأعضاء الأطر المجتمعية على آليات جمع البيانات وتحليلها عن المشاريع المتعثرة وصياغتها في شكل تقرير مجتمعي ، يسلم لعضو المجلس المحلي بالعزلة / بالمركز ليقدم عن طريقه إلى الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي لمناقشته وإقراره ، ليتم على ضوءه صياغة رسائل كسب التأييد المقنعة إلى الجهات المعنية .
- تدريبهم على التنسيق مع المعنيين وصناع القرار على مستوى المحافظة والقدرة على إدارة النقاش وعرض المشكلة ومقترحات الحلول والمعالجات المناسبة .
- تدريبهم على آليات المتابعة للتوصيات التي تنتج عن الاجتماعات مع المعنيين وصانعي القرار .







المركز الرئيسي - صنعاء - شارع نسيم حميد
أمام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
ص.ب. (١٥٤٨٢) هاتف: ٤٤٩٦٦٩ - ١. فاكس: ٤٤٩٦٧٠ - ١.

E-mail : sfd-yemen.org
www.sfd-yemen.org